

Distr.: General
29 April 2021
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الجمعية العامة

دورة عام 2021

الدورة السادسة والسبعون

23 تموز/يوليه 2020 - 22 تموز/يوليه 2021

البند 24 (أ) من القائمة الأولية*

البند 7 (أ) من جدول الأعمال

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية: الأنشطة التنفيذية التي

الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة في مجال التعاون

تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

الإنمائي الدولي: متابعة توصيات الجمعية العامة والمجلس في مجال

السياسات العامة

تنفيذ قرار الجمعية العامة 233/75 بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية: تمويل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم التحليل الوارد في هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة 233/75 بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية. ويتضمن هذا القرار توصيات مفصلة بشأن تمويل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ويقدم التقرير لمحة عامة عن مجمل وضع تمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، مع التركيز على عام 2019، كما يربط تحليله بالتوصيات الواردة في الاستعراض الشامل. ويكمل التحليل الفصل الرابع من تقرير الأمين العام عن تنفيذ الاستعراض الشامل (A/76/75-E/2021/57) ويتضمن معلومات إضافية عن التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق التمويل.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/76/50

170521 120521 21-05689 (A)



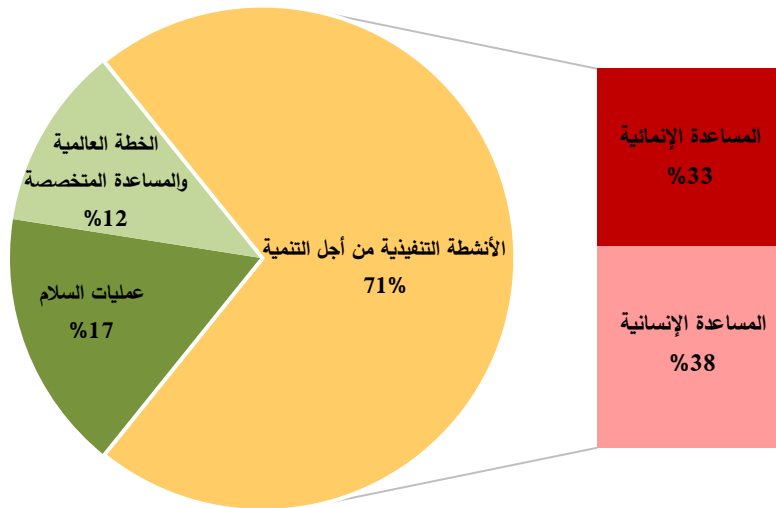
أولاً - كمية التمويل ونوعيته

ألف - التمويل في عام 2019 حسب نوع النشاط

1 - من منظور مالي، مثلت الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية 71 في المائة من جميع الأنشطة التي اضطلع بها على نطاق منظومة الأمم المتحدة في عام 2019 (انظر الشكل الأول). ومثلت عمليات حفظ السلام نسبة 17 في المائة، والخطة العالمية والمساعدة المتخصصة⁽¹⁾ نسبة 12 في المائة المتبقية.

الشكل الأول

تمويل الأنشطة المضطلع بها على نطاق منظومة الأمم المتحدة في عام 2019



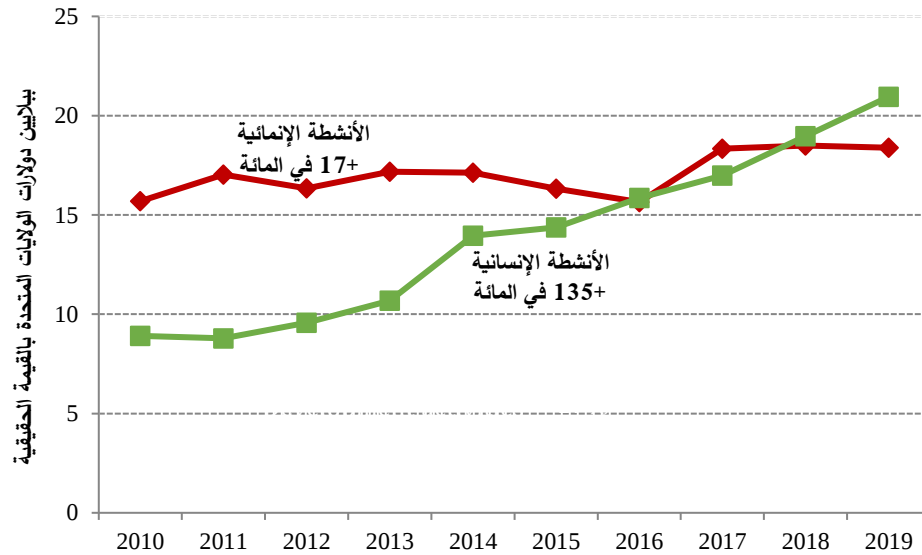
2 - وتشمل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية كلا من المساعدة الإنمائية والمساعدة الإنسانية. وزادت الموارد المخصصة لأنشطة المساعدة الإنسانية بمقدار بليون دولار في الفترة من عام 2018 إلى عام 2019، فيما ظلت الموارد المستخدمة في أنشطة المساعدة الإنمائية عند مستوى مماثل لمستوى عام 2018.

3 - وعلى مدى العقد الماضي، زاد التمويل لأنشطة المساعدة الإنسانية بنسبة 135 في المائة، ليتجاوز التمويل المخصص للمساعدة الإنمائية، ويصبح نوع النشاط الذي تشارك فيه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أكثر (انظر الشكل الثاني). وينبغي النظر إلى هذا الاتجاه بالاقتران مع الأعداد القياسية للأشخاص ذوي الاحتياجات الإنسانية و/أو الذين تسببت الأزمات المتصلة بالنزاعات والمناخ وغيرها من الأزمات في تشريدهم⁽²⁾.

(1) تعرفان بأنهما أنشطة: (أ) تتصدى للتحديات العالمية والإقليمية التي لا تربطها صلة مباشرة بالمساعدة الإنمائية والإنسانية، وعمليات السلام؛ أو (ب) تدعم التنمية المستدامة مع التركيز على الأثر في البلدان غير المستفيدة من البرامج على المدى الطويل.

(2) في عام 2019، كان أكثر من 166 مليون شخص بحاجة إلى المساعدة الإنسانية وشُرد حوالي 80 مليون شخص قسراً.

الشكل الثاني
تدفقات التمويل، حسب نوع النشاط (2010-2019)



4 - وبلغ مجموع التمويل المخصص للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في عام 2019 ما قدره 38,1 بليون دولار. وبلغت المساهمات الأساسية⁽³⁾ 8,5 بلايين دولار، أو ما يزيد قليلا على 22 في المائة من مجموع التمويل. والموارد الأساسية غير مقيدة من حيث استخدامها، وبالتالي توفر لكيانات الأمم المتحدة المرونة لتخصيص الأموال للمجالات التي تكون فيها الحاجة إليها أكثر. وشكلت الاشتراكات المقررة 41 في المائة من التمويل الأساسي في عام 2019، فيما شكلت التبرعات غير المقيدة نسبة 59 في المائة المتبقية. وفي العام الماضي، ثبت أن الطابع المرن للتمويل الأساسي لا غنى عنه مع تطور أزمة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، حيث أمكن القيام بسرعة بإعادة تحديد الأهداف التي من أجلها ستستخدم هذه الأموال بغية التصدي للجائحة، فيما كانت إعادة برمجة الموارد غير الأساسية أكثر تعقيدا وأحيانا غير مجدية بسبب الاتفاقات المبرمة مع فرادى المساهمين. وسيكون من المهم إعادة هذه الأموال إلى البرامج الإنمائية بعد تراجع حدة الأزمة.

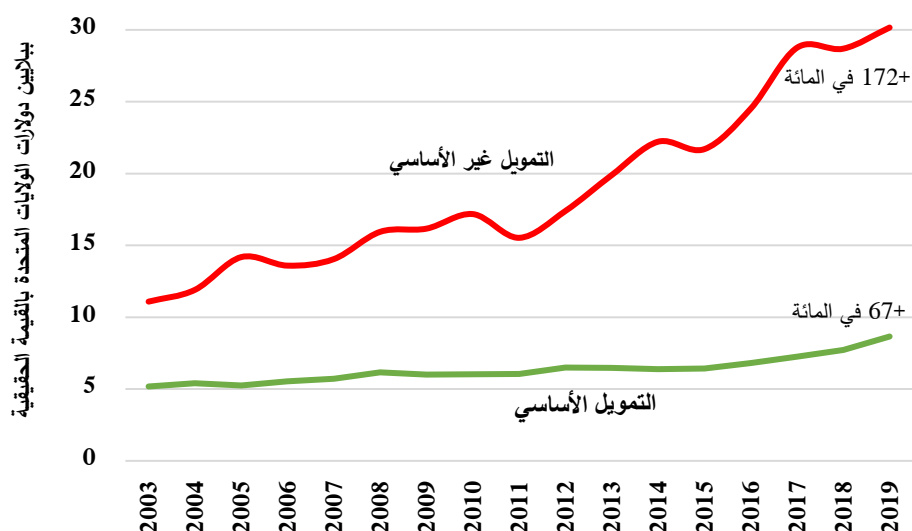
5 - وشكلت الموارد غير الأساسية، التي خصصها المساهمون لأغراض و/أو مواقع محددة، نسبة 78 في المائة الأخرى من التمويل في عام 2019.

6 - وظل الاتجاه في التمويل على المدى الطويل إيجابيا، حيث زاد التمويل غير الأساسي بنسبة 172 في المائة منذ عام 2003 بالقيمة الحقيقية (مع مراعاة التضخم وتقلبات أسعار الصرف)، فيما زاد التمويل الأساسي بنسبة 67 في المائة (الشكل الثالث). وعند النظر في الشكّلين الثالث والرابع معا، يتضح أن هذا الاتجاه الإيجابي ظل مدفوعا بدور منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في التصدي للالتزامات لإنسانية.

(3) تشمل فئة المساهمات الأساسية الاشتراكات المقررة.

الشكل الثالث

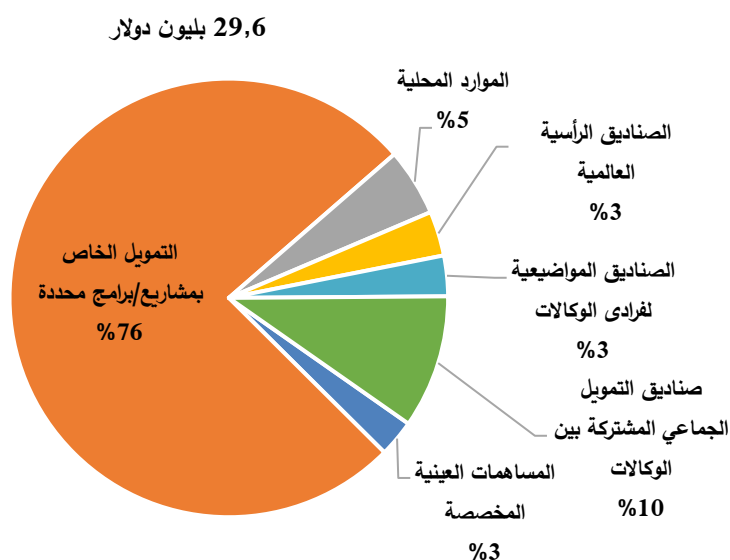
الاتجاهات في تدفقات التمويل الأساسي وغير الأساسي في الفترة 2003-2019



7 - ويبين الشكل الرابع الأنواع الرئيسية للتمويل غير الأساسي وأحجامها في عام 2019. وتظل المساهمات الخاصة ببرامج ومشاريع محددة الشكل المهيمن للموارد غير الأساسية، حيث تمثل أكثر من ثلاثة أرباع مجموع تدفقات التمويل غير الأساسي. وتُحدث الدول الأعضاء على جعل مساهماتها غير الأساسية أكثر مرونة للمساعدة في خفض تكاليف المعاملات وتجزئتها⁽⁴⁾.

الشكل الرابع

أنواع التمويل غير الأساسي وأحجامه في عام 2019



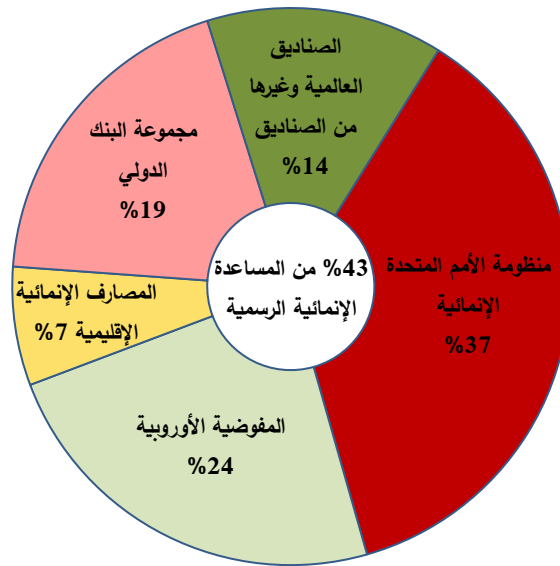
(4) قرار الجمعية العامة 233/75، الفقرة 53.

باء - تمويل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ذو الصلة بالمساعدة الإنمائية الرسمية

- 8 - يمثل مبلغ الـ 38,1 بليون دولار الذي تلقتة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في عام 2019 زيادة بنسبة 2,2 في المائة مقارنة بعام 2018 بالقيمة الحقيقية. وعلى سبيل المقارنة، ارتفعت المساعدة الإنمائية الرسمية العالمية (من جانب البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي) بنسبة 1,4 في المائة بالقيمة الحقيقية.
- 9 - وتظل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أكبر قناة للمعونة المتعددة الأطراف (انظر الشكل الخامس) حيث مثل التمويل المقدم إلى المنظومة في عام 2019 نسبة 37 في المائة من جميع التمويل المقدم إلى المنظمات المتعددة الأطراف، وهو ما يزيد بثلاث نقاط مئوية عن مستواه في عام 2018.

الشكل الخامس

قنوات المعونة المتعددة الأطراف في عام 2019



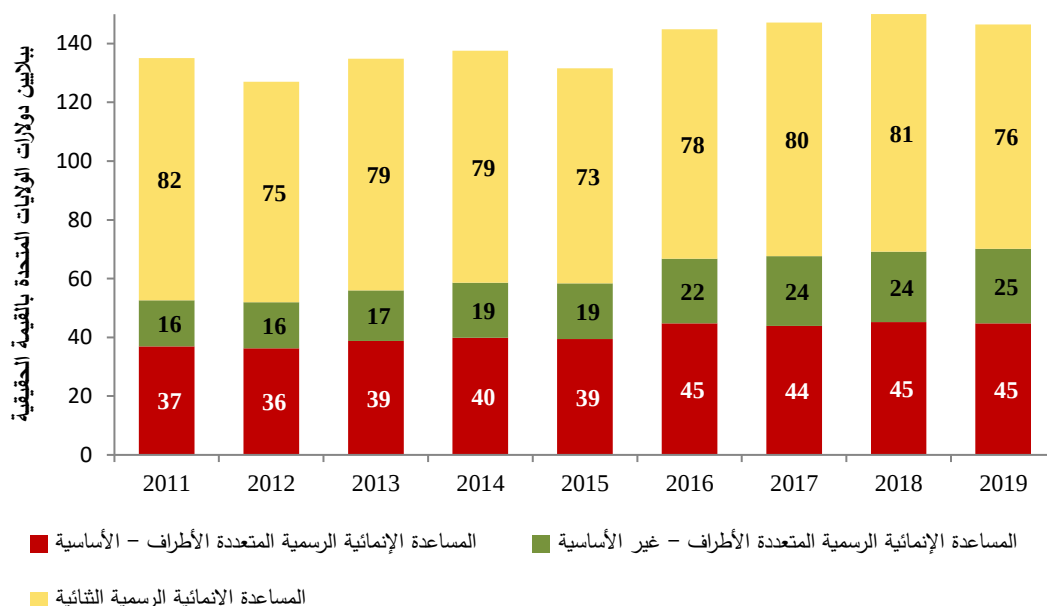
- 10 - ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية هي قناة المعونة المتعددة الأطراف الوحيدة التي تعتمد في المقام الأول على الموارد غير الأساسية، وتمثل أكثر من 70 في المائة من إجمالي التمويل غير الأساسي الموجه من خلال النظام المتعدد الأطراف. وانخفضت حصة المعونة المتعددة الأطراف التي تتشكل من موارد أساسية من 71 في المائة في عام 2010 إلى 64 في المائة في عام 2019. ويمكن لهذا الاتجاه، الذي يشار إليه غالباً باعتباره إضفاء للطابع الثنائي على المعونة المتعددة الأطراف، أن يضعف تعددية الأطراف لأنفرادى الحكومات التي تقدم المعونة لها تأثير متعاظم على كفاءة ومجال إنفاق الموارد التي توجه من خلال النظام المتعدد الأطراف.

- 11 - ويقارن الشكل السادس الاتجاه في المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية بالاتجاه في المساعدة الإنمائية الرسمية المتعددة الأطراف، بالنسبة للموارد الأساسية وغير الأساسية على السواء. ويظهر من

البيانات أن النمو في المساعدة الإنمائية الرسمية المتعددة الأطراف التي هي مكونة من موارد غير أساسية لم يأت على حساب المعونة المتعددة الأطراف المكونة من موارد أساسية. بل إن المعونة المتعددة الأطراف المكونة من الموارد الأساسية وغير الأساسية على السواء قد زادت، بينما انخفضت المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية. وزادت نسبة إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية التي تُوجه من خلال النظام المتعدد الأطراف من 39 إلى 48 في المائة منذ عام 2011. ويشير ذلك إلى أن نمط التمويل على مدى العقد الماضي لم يكن يتجه نحو إضفاء الطابع الثنائي على المعونة المتعددة الأطراف، بل نحو إضفاء الطابع المتعدد الأطراف على المعونة الثنائية. وبعبارة أخرى، فإن بعض التمويل الذي كان محتلاً في السابق أن يكون معونة ثنائية يجري توجيهه الآن من خلال منظمات متعددة الأطراف، إما كتمويل أساسي أو غير أساسي.

الشكل السادس

الاتجاه في المساعدة الإنمائية الرسمية المتعددة الأطراف والثنائية في الفترة 2011-2019



جيم - قاعدة التمويل

12 - في عام 2019، قدمت الحكومات مباشرة أكثر من ثلاثة أرباع التمويل للأنشطة التنفيذية⁽⁵⁾ من أجل التنمية (انظر الشكل السابع). ومثل ما قدمته المفوضية الأوروبية نسبة 7 في المائة إضافية من التمويل في عام 2019. وكانت المجموعة الأكبر التالية من المساهمين هي القطاع الخاص، الذي قدم ما يزيد قليلاً عن بليون دولار في عام 2019⁽⁶⁾.

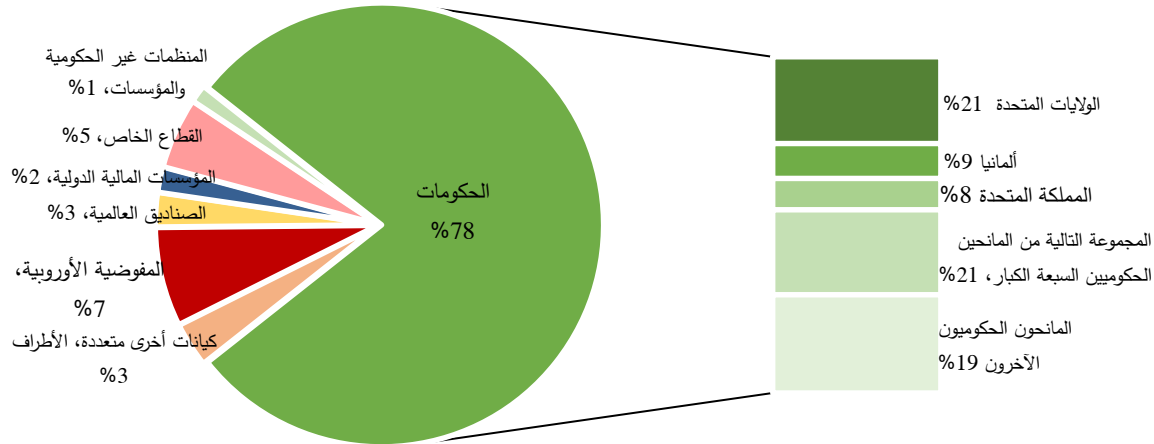
(5) بما في ذلك المساهمات في صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة

(6) ترد في المرفق الإحصائي على شبكة الإنترنت قائمة كاملة بالمساهمات مصنفة حسب الجهة المساهمة، ونوع النشاط (المتعلق بالمساعدة الإنمائية وبالمساعدة الإنسانية) ونوع التمويل (الأساسي وغير الأساسي).

الشكل السابع

المجموعات الرئيسية لمصادر التمويل في عام 2019

مجموع تمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في عام 2019: 38,1 بليون دولار



13 - ويظهر الجانب الأيمن من الشكل السابع أن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لا تزال تعتمد في تمويلها على عدد قليل من المانحين. وقدم المانحون الحكوميون الثلاثة الأكبر ما يقرب من نصف التمويل الذي تلقتة الحكومات، وقدم المساهمون العشرة الأكبر حوالي ثلاثة أرباع التمويل الحكومي⁽⁷⁾.

14 - وتواصل الجمعية العامة في قرارها 233/75 حث كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على توسيع قاعدة مانحيها وتوزيعها. ويثير اعتماد المنظومة الشديد حاليا على عدد قليل من المانحين للحصول على التمويل القلق بشكل خاص عندما يقترن بعدم التوازن الموجود بين التمويل الأساسي والتمويل غير الأساسي، لأنه قد يعني أن المنظومة تتأثر بالأولويات المواضيعية أو الجغرافية لواحد أو أكثر من كبار مانحيها، وهو ما قد لا يتماشى بالضرورة مع الخطط الاستراتيجية التي وافقت عليها مجالس الإدارة. فالاعتماد الشديد على عدد قليل من المانحين يجعل أيضا قاعدة تمويل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أكثر عرضة للتأثر لأن تغييرا في سياسة حكومة واحدة فقط يمكن أن يكون له أثر كبير على مجموع مبلغ الموارد الذي تتلقاه المنظومة، وبالتالي يمكن أن يؤثر على استدامة برامجها.

15 - وتعتمد قاعدة التمويل بالنسبة للموارد الأساسية اعتمادا أقل شيئا ما على كبار مقدمي التمويل الأساسيين مقارنة بالتمويل بشكل عام، على الرغم من أن أكبر ستة مساهمين أساسيين⁽⁸⁾ ظلوا يقدمون 49 في المائة من إجمالي التمويل الأساسي الذي قدمته الحكومات في عام 2019. وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من استراتيجيات التحاور الجديدة وجهود تعبئة الموارد التي تبذلها كيانات منظومة الأمم المتحدة

(7) بالترتيب التنازلي، كان أكبر عشرة مساهمين في عام 2019 هم الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والسويد وهولندا واليابان والنرويج وكندا والدنمارك والمملكة العربية السعودية.

(8) بالترتيب التنازلي، كانت الولايات المتحدة وألمانيا واليابان وهولندا والسويد والنرويج أكبر ستة مساهمين بالتمويل الأساسي في عام 2019.

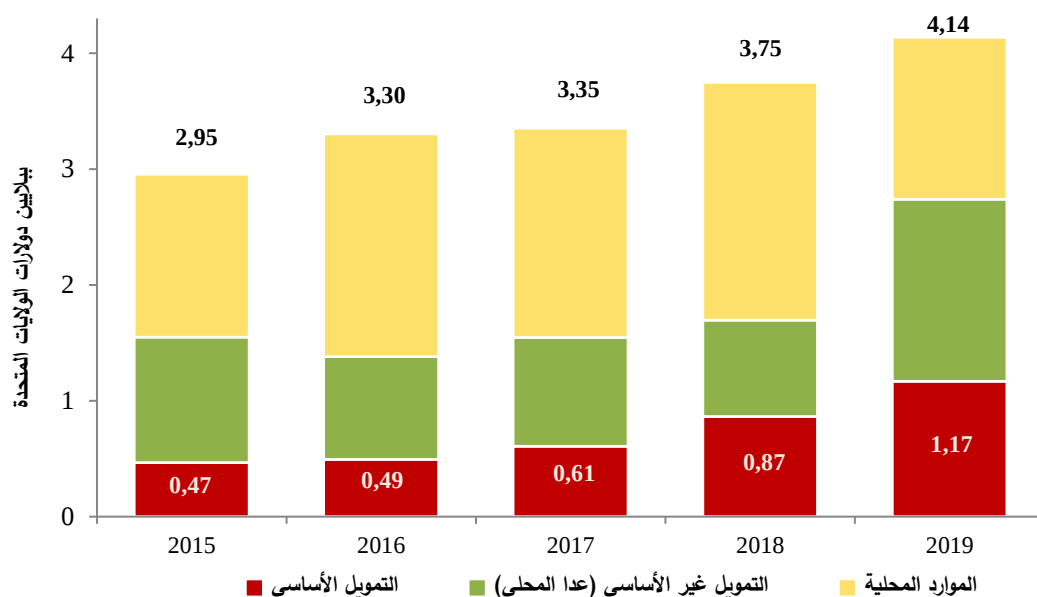
الإثباتية، فإن العدد الإجمالي للمساهمين بالتمويل الأساسي الطوعي أخذ في الانخفاض بالنسبة لبعض الكيانات. ولم يشهد سوى نصف كيانات الأمم المتحدة الممولة من التبرعات زيادة في عدد مانحيها الأساسيين منذ عام 2016⁽⁹⁾.

16 - ويجب أن تعمل منظومة الأمم المتحدة الإثباتية بطريقة معززة واستباقية لمواصلة بناء الثقة مع الدول الأعضاء وغيرها من المساهمين المحتملين من أجل توسيع كبير لقاعدة المانحين. وينعكس ذلك في اتفاق التمويل، الذي يربط قاعدة التمويل بالإبلاغ الشفاف لبناء ثقة الدول الأعضاء في المنظومة.

17 - ويمكن للتمويل المقدم من البلدان المستفيدة من البرامج أن يساعد في التخفيف من بعض الاعتماد الكبير للمنظومة على مانحيها الكبار. وفي عام 2019، بلغ التمويل المقدم من البلدان المستفيدة من البرامج 4,1 بلايين دولار، وهو ما يمثل زيادة كبيرة جداً بنسبة 40 في المائة منذ عام 2015 (انظر الشكل الثامن). ويشمل ذلك 1,4 بليون دولار من الموارد المحلية للبرامج في بلدان المساهمين أنفسهم. ومما يبعث على التفاؤل أن التمويل الأساسي المقدم من البلدان المستفيدة من البرامج قد زاد بنسبة 150 في المائة خلال الفترة نفسها، من أقل بقليل من نصف بليون دولار في عام 2015 إلى زهاء 1,2 بليون دولار في عام 2019.

الشكل الثامن

التمويل المقدم من البلدان المستفيدة من البرامج في الفترة 2015-2019

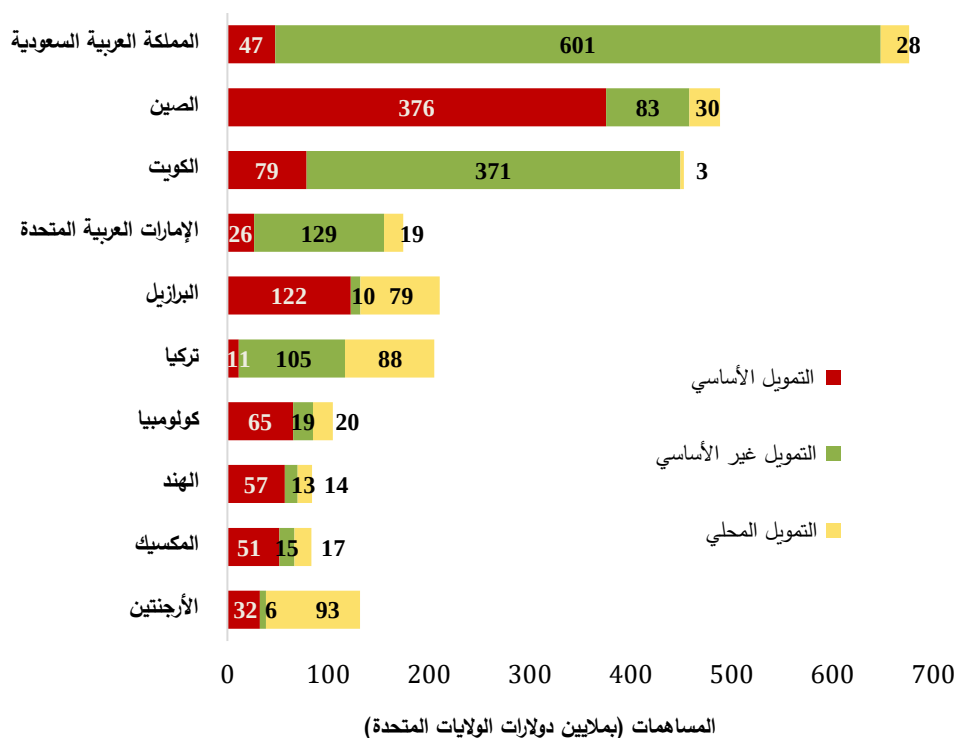


18 - ويبين الشكل التاسع أكبر المساهمين من البلدان المستفيدة من البرامج، وقد تم فرزهم حسب مجموع المساهمات المقدمة، الذي لا يشمل الموارد المحلية، التي أدرجت للاستئناس بها فقط.

(9) شهدت ستة كيانات من أصل 12 كيانات زيادة في عدد مانحيها الأساسيين. ولا يشمل ذلك الكيانات التي تتلقى اشتراكات مقرر.

الشكل التاسع

أكبر المساهمين من بين البلدان المستفيدة من البرامج في عام 2019



19 - قدمت الشراكات والموارد من القطاع الخاص والمؤسسات والمنظمات الأكاديمية والتدريبية والبحثية والمنظمات غير الحكومية والشراكات بين القطاعين العام والخاص مجتمعة 2,5 بليون دولار لتمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في عام 2019. ويمثل ذلك انخفاضا طفيفا بنسبة 1 في المائة مقارنة بعام 2018.

دال - إمكانية التنبؤ بالتمويل

20 - يشدد الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات على ضرورة جعل التمويل الطوعي أكثر قابلية للتنبؤ به ويحث الدول الأعضاء على تقديم مساهمات أساسية على أساس متعدد السنوات. ويوفر التمويل المتعدد السنوات مقياسا للقدرة على التنبؤ لأنه يقلل من الأثر السلبي لتقلبات الإيرادات على مر السنين، مما يضمن استمرارية البرامج. والالتزامات المتعددة السنوات المتعلقة بالتمويل الأساسي مفيدة بشكل خاص للمساعدة في ضمان استقرار الملاك الوظيفي واستدامة العمليات الأساسية للكيانات.

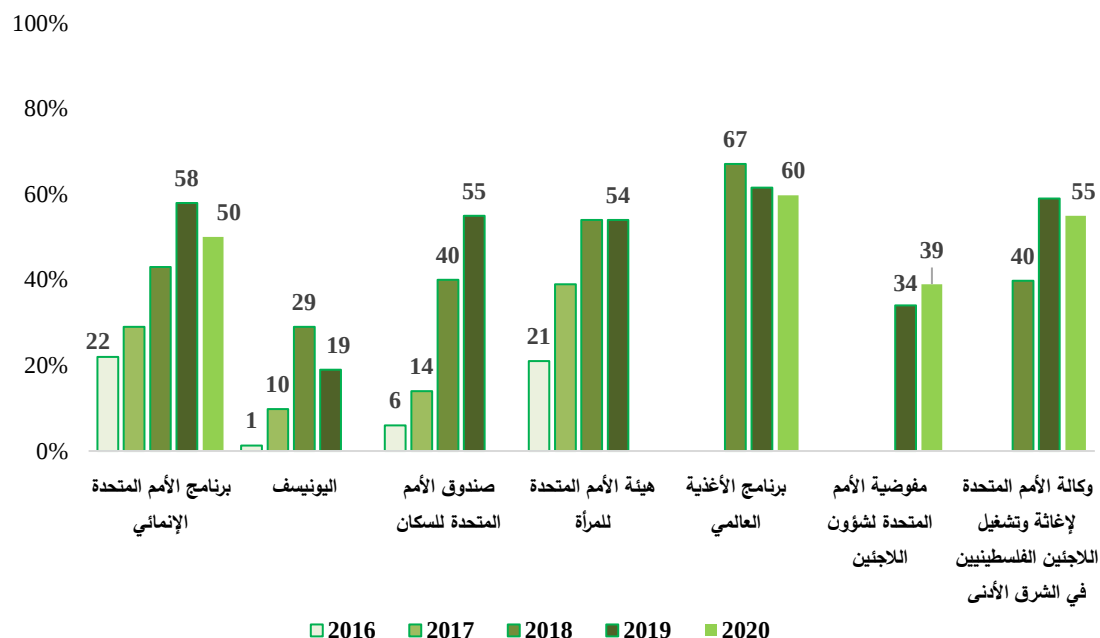
21 - ويبين الشكل العاشر الأخير في نسبة إجمالي التمويل الأساسي الذي يشكل جزءا من التزام متعدد السنوات للكيانات السبعة التي تقدم 87 في المائة من مجموع التمويل الأساسي الطوعي الذي تتلقاه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ويمكن ملاحظة اتجاه إيجابي قوي قبل حدوث تراجع بشكل عام في سنة 2020⁽¹⁰⁾.

(10) بالنسبة لبعض الكيانات، لم تكن بيانات عام 2020 متاحة وقت إصدار هذا التقرير.

22 - وبالإضافة إلى الالتزامات المتعددة السنوات، ييسر دفع المساهمات في أبكر وقت ممكن من السنة التقويمية من القيام بالتخطيط والإدارة الفعالين ويقلل من المخاطر المرتبطة بتقلبات العملة. وفي حين تتلقى بعض الكيانات، مثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، معظم تمويلها في أوائل العام، تلقت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) حوالي نصف المساهمات الأساسية في الربع الأخير من عام 2019.

الشكل العاشر

حصة المساهمات الطوعية في التمويل الأساسي المندرجة في إطار التزام متعدد السنوات



هاء - التمويل الجماعي والبرمجة المشتركة

1 - صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات

23 - تمثل صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات نسبة متزايدة باطراد من مجموع تدفقات التمويل غير الأساسي، حيث تضاعفت من حيث الحصة في سبع سنوات لتصل إلى 10 في المائة من مجموع التمويل غير الأساسي. وصناديق التمويل الجماعي المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة هي آليات تمويل لكيانات متعددة، تخلط فيها المساهمات وبالتالي لا تخصص لكيان محدد من كيانات الأمم المتحدة. ويؤكد كل من الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات واتفاق التمويل بقوة على أهمية التمويل المرن والجيد مثل التمويل الجماعي المشترك بين الوكالات.

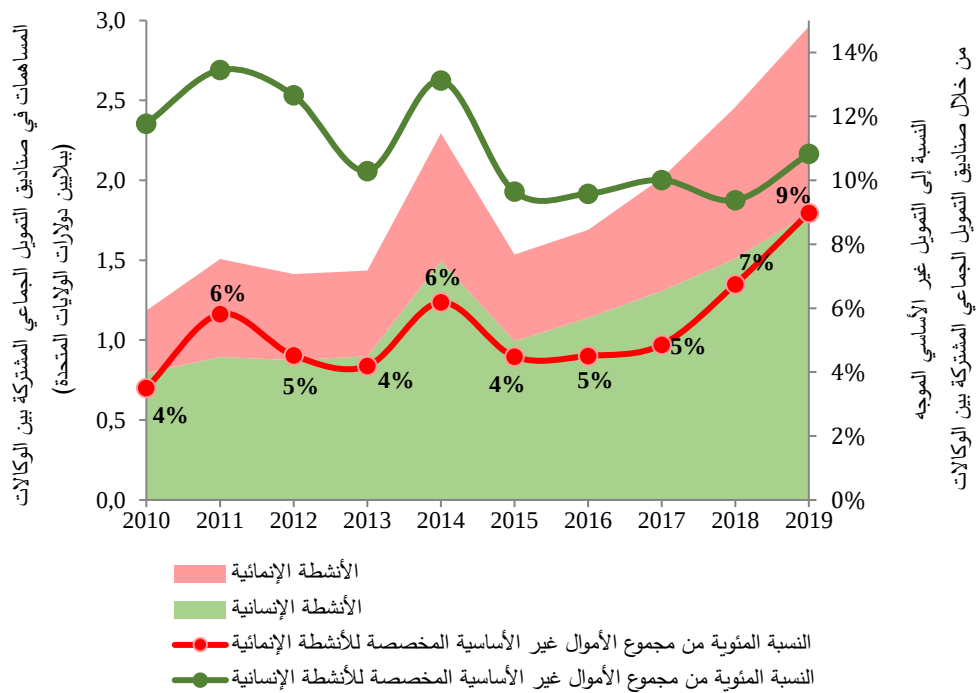
24 - وفي إطار تصدي الأمم المتحدة لجائحة كوفيد-19 على الصعيد العالمي، أظهرت صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات قيمتها المضافة الفريدة في دعم الاستجابات المشتركة والسريعة للمنظومة على أرض الواقع. وتمكنت أدوات التمويل الجماعي العالمية القائمة، مثل الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة وصندوق بناء السلام، بسرعة من إحداث تحول في أنشطتها وإعادة برمجة مواردها، وذلك بفضل مرونتها المتأصلة. وسعيا إلى تكملة هذين الصندوقين، استحدثت أداة محددة لدعم

البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل المستفيدة من البرامج في التغلب على أزمة الصحة والتنمية الناجمة عن جائحة كوفيد-19. ووفر صندوق الأمم المتحدة لمواجهة جائحة كوفيد-19 والتعافي من آثارها الوسائل اللازمة لجمع خبرات كيانات الأمم المتحدة وقدراتها على الإنجاز، وتسخير موارد القطاعين العام والخاص، وتقديم نهج شاملة للحكومات والمجتمعات للمساعدة في سد الثغرات في خطط التأهب والاستجابة القطرية، والحفاظ على التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبحلول نهاية عام 2020، كان صندوق مواجهة جائحة كوفيد-19 قد صرف 65 مليون دولار من أجل 75 مشروعاً في 61 بلداً⁽¹¹⁾.

25 - وبلغ مجموع المساهمات في صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات في عام 2019 ما قدره 2,96 بليون دولار، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 20 في المائة مقارنة بعام 2018 وزيادة بنسبة 93 في المائة منذ عام 2015. ويمكن ملاحظة حدوث تغير واضح في اتجاه تمويل صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات في وقت اعتماد أهداف التنمية المستدامة تقريباً (الشكل الحادي عشر).

الشكل الحادي عشر

تمويل صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات في الفترة 2010-2019



26 - ولئن خُصصت نسبة 61 في المائة من المساهمات المقدمة إلى صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات للصناديق التي تركز على العمل الإنساني، فإن تمويل صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات ذات الصلة بالتنمية قد زاد بأكثر من الضعف منذ عام 2015، ويمثل الآن 9

(11) تُعرض النتائج في تقرير النتائج المرحلي لصندوق الأمم المتحدة لمواجهة جائحة كوفيد-19 والتعافي من آثارها (مكتب الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء، التقرير المرحلي العالمي لصندوق الأمم المتحدة لمواجهة جائحة كوفيد-19 والتعافي من آثارها للفترة من أيار/مايو إلى أيلول/سبتمبر 2020) (2020). متاح على الرابط التالي: <http://mptf.undp.org/document/download/25496>.

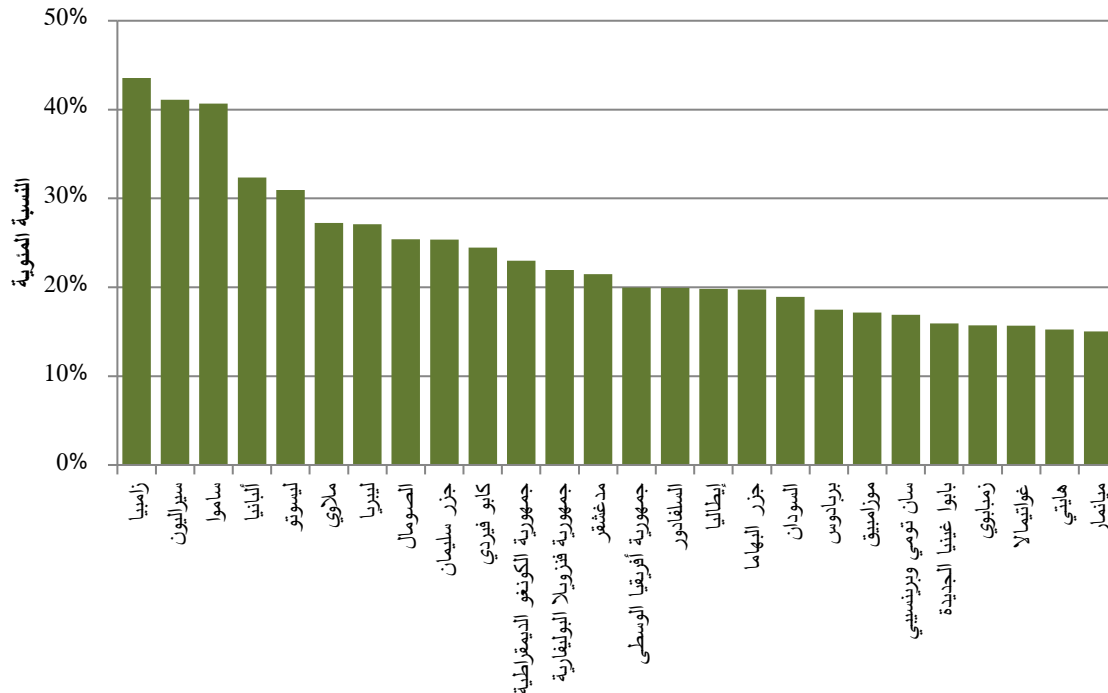
في المائة من جميع التمويل غير الأساسي للأنشطة المتعلقة بالتنمية التي تضطلع بها الأمم المتحدة. ويمثل ذلك تقدماً جيداً نحو الوفاء بالالتزام الوارد في اتفاق التمويل بتوجيه 10 في المائة من التمويل غير الأساسي للأنشطة الإنمائية من خلال صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات بحلول عام 2023.

27 - ولم تكن البيانات الشاملة عن المساهمات المقدمة إلى صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات لعام 2020 متاحة وقت صدور هذا التقرير؛ ومع ذلك، أبلغ مكتب الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء عن زيادة بنسبة 21 في المائة في المساهمات في الصناديق التي يديرها في عام 2020 مقارنة بعام 2019. ويمكن اعتبار ذلك مؤشراً قوياً للاتجاه السائد على نطاق المنظومة في التمويل المقدم لصناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات ذات الصلة بالتنمية، بالنظر إلى أن هذا المكتب يدير حوالي ثلاثة أرباع المساهمات في هذه الصناديق.

28 - وعلى الصعيد القطري، كان هناك 26 بلداً وُجّهت فيها على الأقل نسبة 15 في المائة من النفقات غير الأساسية على الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية من خلال صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات في عام 2019 (انظر الشكل الثاني عشر). ويمكن مقارنة ذلك بـ 16 بلداً فقط تحققت فيها هذه النسبة قبل ثلاث سنوات.

الشكل الثاني عشر

البلدان التي وُجّه فيها أكثر من 15 في المائة من النفقات من الموارد غير الأساسية من خلال صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات في عام 2019



29 - ويدل تزايد نسبة الموارد غير الأساسية الموجهة من خلال صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات على الأهمية التي توليها كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والدول الأعضاء لاستخدام نهج متكاملة لتحقيق نتائج جماعية. وتدرجياً، بدأت تظهر بيئة لصناديق التمويل الجماعي المشتركة بين

الوكالات، حيث تتيح أدوات التمويل هذه مشاركة فعالة لأصحاب المصلحة المتعددين وتعمل كمحفزات ومراكز ثقل لتعزيز التعاون بين الوكالات. وبالإضافة إلى الصناديق العالمية الرئيسية المعروفة أكثر (مثل الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة وصندوق بناء السلام)، تشجع صناديق متخصصة أخرى العمل المشترك للأمم المتحدة بشأن مسائل مثل العنف الجنساني، والهجرة، وإدماج منظور الإعاقة، ومقاومة مضادات الميكروبات، وحماية الغابات. وعلى الصعيد القطري، قامت عدة أفرقة قطرية تابعة للأمم المتحدة⁽¹²⁾ بتصميم وتشغيل صناديق للتمويل الجماعي لدعم المجالات والأولويات الرئيسية لأطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، ولا سيما في أعقاب صدور المذكرة التوجيهية لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بشأن صناديق الأمم المتحدة للتمويل الجماعي على المستوى القطري في أوائل عام 2020.

30 - ومع أن الحجم الإجمالي لصناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات لا يزال يرتفع، فإن قاعدة هذا التمويل تظل ضيقة جدا. ومثلت خمس جهات مانحة حكومية فقط أكثر من 70 في المائة من جميع المساهمات في صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات في عام 2019. وكانت هذه الجهات هي المملكة المتحدة وألمانيا والسويد والنرويج وهولندا، التي ينبغي الإشادة بها نظرا لوفائها بالتزاماتها. وعلاوة على ذلك، يعتمد معظم الصناديق اعتمادا كبيرا على جهة مانحة واحدة: من بين 153 صندوقا تلقت مساهمات في عام 2019، اعتمد 88 صندوقا على جهة مانحة واحدة فقط للحصول على جميع التمويل في عام 2019.

2 - صناديق التمويل الجماعي الخاصة بوكالات محددة

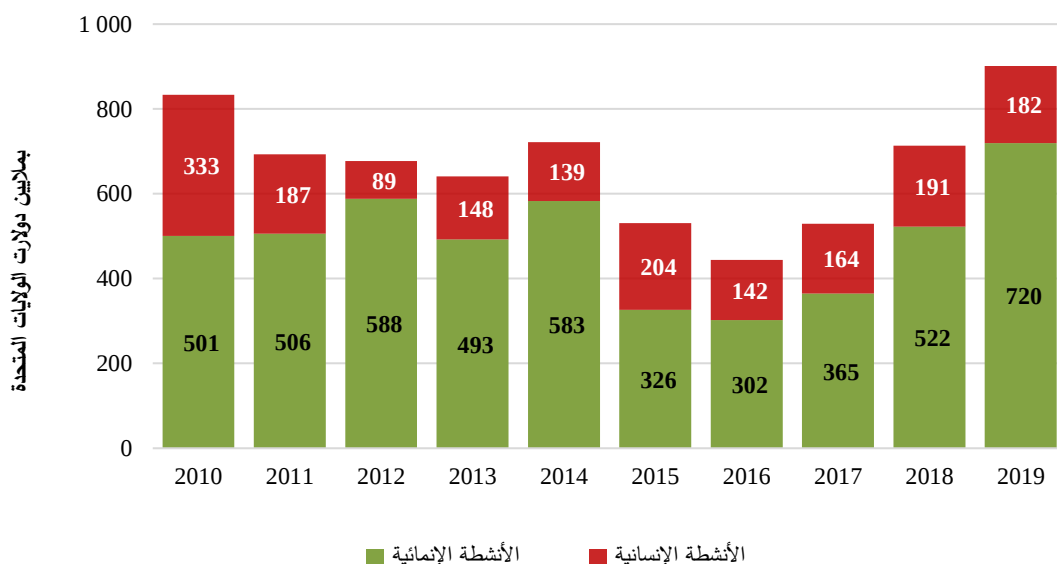
31 - الصناديق المواضيعية الخاصة بوكالات محددة هي آليات تمويل خاصة بكيان واحد تستخدم مساهمات مالية مخصصة بشروط ميسرة وجرى خلطها مع غيرها لدعم تحقيق نتائج رفيعة المستوى في إطار خطة استراتيجية لأحد الكيانات. وبذلك، فهي تدعم البرامج المعتمدة في المجالات ذات الأولوية، كما تيسر في الوقت ذاته التخطيط على المدى الطويل. ويبرز كل من الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل أربع سنوات واتفاق التمويل أهمية زيادة الموارد المالية لهذه الصناديق.

32 - وفي عام 2019، بلغت المساهمات في الصناديق المواضيعية الخاصة بوكالات محددة 900 مليون دولار، وهو ضعف مبلغ المساهمات المقدمة قبل ثلاث سنوات فقط (انظر الشكل الثالث عشر). وتشمل هذه المساهمات مبلغا قدره 720 مليون دولار للصناديق التي تهتم بموضوع يتعلق بالتنمية، وهو ما يمثل نسبة 5,5 في المائة من إجمالي التمويل غير الأساسي المقدم للأنشطة الإنمائية. وبموجب اتفاق التمويل، التزمت الدول الأعضاء بحصة نسبتها 6 في المائة بحلول عام 2023.

(12) من الأمثلة الجيدة على ذلك ألبانيا وبابوا غينيا الجديدة وكولومبيا وملايو وصندوق استراتيجية الأمم المتحدة للمحيط الهادئ الذي يرمي إلى دعم أولويات التنمية في 14 دولة جزرية في المحيط الهادئ.

الشكل الثالث عشر

الاتجاه في تمويل الصناديق المواضيعية الخاصة بكيانات محددة في الفترة 2010-2019



3 - البرمجة المشتركة

33 - لا يزال الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات يؤكد على الحاجة إلى الزيادة بشكل كبير في التعبئة والتوزيع المشتركين للموارد بالنسبة للبرامج المشتركة كجزء من الجهود التي تؤدي إلى اتباع نهج أكثر تكاملاً على الصعيد القطري. وتدعم البرامج المشتركة تحقيق هدف مشترك بين كيانين أو أكثر من كيانات الأمم المتحدة لها خطة عمل مشتركة وإطار ميزانية موحدة.

34 - وهناك ما مجموعه 400 برنامج مشترك نشط يضطلع به 84 فريقاً قِطرياً تابعاً للأمم المتحدة بميزانية مجمعة تزيد على 3,4 بلايين دولار⁽¹³⁾. وكان حوالي 47 في المائة من البرامج المشتركة يرمي إلى تحقيق هدف التنمية المستدامة رقم 16 بشأن السلام والعدالة والمؤسسات القوية أكثر من أي هدف آخر⁽¹⁴⁾. وكان الهدفان التاليان اللذان سعت البرامج المشتركة أكثر إلى تحقيقهما هما الهدف 5 بشأن المساواة بين الجنسين (44 في المائة) والهدف 10 بشأن الحد من عدم المساواة (35 في المائة).

35 - ويعود تاريخ وضع التوجيهات القائمة بشأن البرامج المشتركة (التي أصدرتها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية) إلى عام 2014، وهناك توافق عام في الآراء بين المنسقين المقيمين وكيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بأن التوجيهات تحتاج إلى تنقيح بغية تعزيز نوعية البرامج المشتركة ومرونتها، وترسيخها بقوة في التقييمات القطرية المشتركة وأطر التعاون، وخفض تكاليف المعاملات المرتبطة بها. وهناك بعدان آخران قد يستحقان الاستعراض: تعريف البرامج المشتركة ووضع قاعدة بيانات على نطاق المنظومة تشمل النفقات الفعلية السنوية على البرامج المشتركة لكل فريق من أفرقة الأمم المتحدة القطرية ولكل كيان من كيانات الأمم المتحدة. ومن المتوقع أن تكون إعادة النظر في التوجيهات جزءاً من عمل

(13) تعتبر "البرامج المشتركة النشطة" هي تلك البرامج التي أنفقت أموالاً في العام الماضي.

(14) يمكن للبرامج المشتركة أن ترمي إلى تحقيق أكثر من هدف واحد من أهداف التنمية المستدامة.

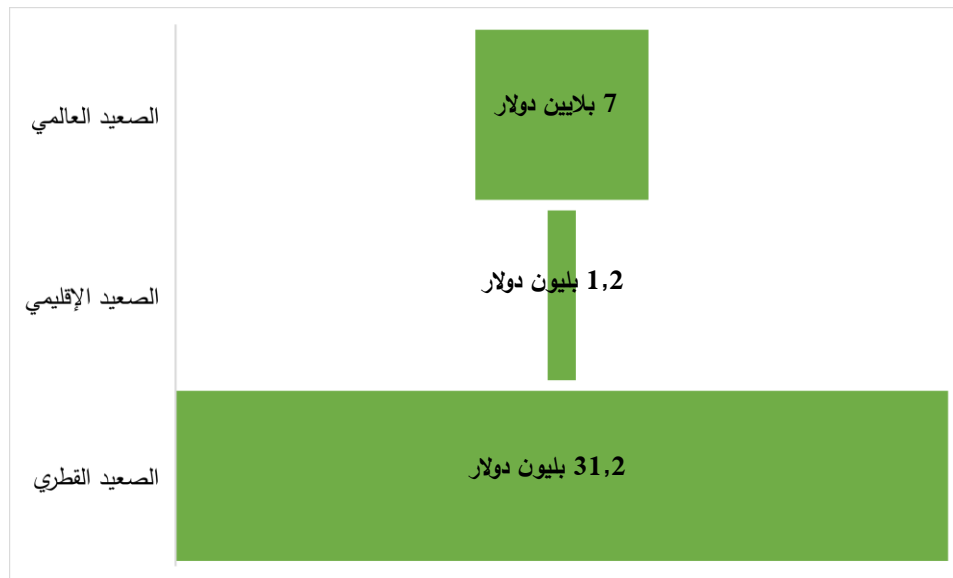
مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في عام 2021، إذ يتوقع القيام بشكل رسمي باستعراض التوجيهات واعتمادها بحلول الربع الثالث من السنة.

ثانياً - استخدام الموارد

36 - بلغت النفقات على الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة من أجل التنمية 39,3 بليون دولار في عام 2019. وعزي نحو 79 في المائة من هذا المجموع، أو 31,2 بليون دولار، إلى المستوى القطري وخصص مبلغ 1,2 بليون دولار آخر، أو 3 في المائة، للدعم على المستوى الإقليمي (الشكل الرابع عشر). ونتيجة لذلك، فإن نسبة 18 في المائة من مجموع النفقات المتعلقة بالأنشطة العالمية، والتكاليف الإدارية والتنظيمية وغيرها من الأنشطة لم يتسنى ربطها ببلد معين أو منطقة معينة⁽¹⁵⁾. ومع ذلك، فهذه الموارد بالغة الأهمية لدعم الأنشطة التنفيذية على الصعيد القطري، حيث تشمل، على سبيل المثال، تكاليف مرتبطة بالبرامج العالمية، والمراكز العالمية للخدمات المشتركة، وأنشطة المقرر.

الشكل الرابع عشر

التوزيع العام للنفقات في عام 2019



ألف - المصروفات حسب هدف التنمية المستدامة

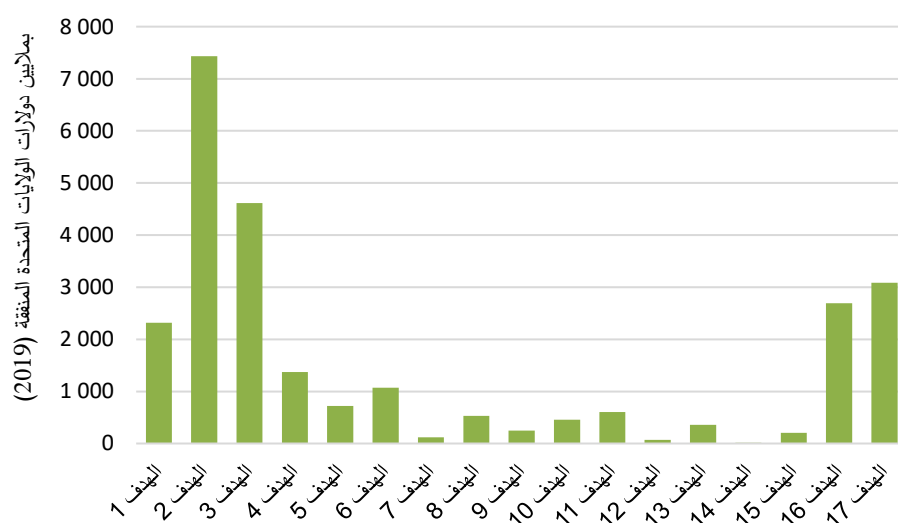
37 - بموجب الالتزام الوارد في اتفاق التمويل بتعزيز الشفافية والإبلاغ على نطاق الكيانات والمنظومة، يتوقع من جميع كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تبلغ عن مصروفاتها حسب أهداف التنمية المستدامة في عام 2021. ويتمشى ذلك مع معايير الأمم المتحدة للبيانات من أجل الإبلاغ المالي، التي تقتضي من جميع كيانات الأمم المتحدة إبلاغ مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعنية

(15) لئن التزمت كيانات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بالإبلاغ عن نفقاتها حسب البلد والمنطقة، عند الاقتضاء، فإن أربعة كيانات لا تزال لا تقدم هذه البيانات المفصلة، مما يؤدي إلى تقليل بسائط فيما يذكر من الموارد المنفقة على الصعيد القطري (ومبالغة في تقدير الموارد المنفقة على الصعيد العالمي).

بالتنسيق بنفقاتها حسب أهداف وغايات التنمية المستدامة بحلول نهاية عام 2021. وفي عام 2020، أبلغ 11 كيانا تابعا لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة مجلس الرؤساء التنفيذيين بمصروفاتها حسب أهداف التنمية المستدامة. وبلغت نفقات هذه الكيانات مجتمعة 25,9 بليون دولار، أو ثلثي مجموع النفقات على الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية. ولتمكين منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من التعبير عن مساهمتها الكاملة في البلدان بطريقة تتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030، يجب على جميع كيانات الأمم المتحدة التي لم تفعل ذلك بعد أن تتخذ تدابير لتمكين الإبلاغ عن إنفاقها حسب أهداف وغايات التنمية المستدامة. ويبين الشكل الخامس عشر المبالغ المنفقة على الأنشطة التنفيذية حسب هدف التنمية المستدامة.

الشكل الخامس عشر

الأنشطة التنفيذية حسب هدف التنمية المستدامة، في عام 2019



38 - وكما هو متوقع، خصص برنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية 85 في المائة و 100 في المائة من نفقاتهما على التوالي في إطار الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالقضاء على الجوع. وربطت هيئة الأمم المتحدة للمرأة 70 في المائة من نفقاتها بالهدف 5 المتعلق بالمساواة بين الجنسين، وارتبط ما يقرب من ثلثي نفقات منظمة العمل الدولية بالهدف 8 المتعلق بالعمل اللائق والنمو الاقتصادي. وأبلغ كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) عن بعض النفقات حسب جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. وكان الهدف الأكثر ارتباطاً بأنشطة البرنامج الإنمائي هو الهدف 16 (31 في المائة) وكان الهدف الأكثر ارتباطاً بأنشطة اليونيدو هو الهدف 9 (39 في المائة).

39 - ويبين الجمع بين المعلومات الواردة من الكيانات الـ 11 التي أبلغت عن النفقات حسب أهداف التنمية المستدامة أن الهدف 2 كان الهدف الذي تم السعي أكثر إلى تحقيقه، يليه الهدف 3 المتعلق بضمان التمتع بحياة صحية وتعزيز الرفاه للجميع. ورغم أن هذه البيانات لا تتضمن سوى أقل بقليل من ثلثي كل الإنفاق على الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، فمن المثير للاهتمام مقارنة هذه المعلومات بردود الحكومات بشأن أهم مساهمة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية على مدى العامين الماضيين: يشار إلى مساهمة

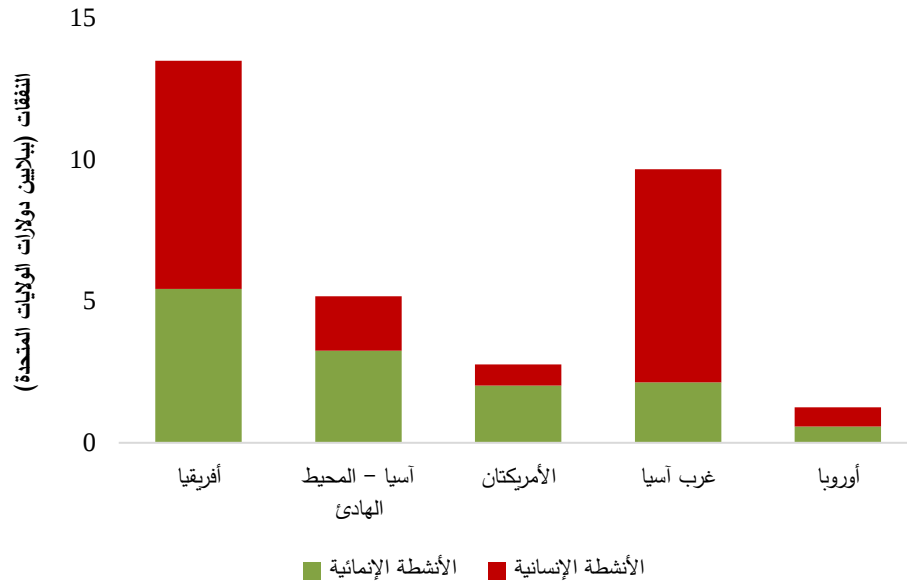
الأمم المتحدة في تحقيق الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة، أكثر من أي هدف آخر، يليه الهدف 2. وهذان مجالان كان فيهما لجائحة كوفيد-19 أثر كبير، على الرغم من أن الجوع كان يتزايد أيضا لبضع سنوات قبل ظهور الجائحة. ومن غير المفاجئ أنه نظرا لتوزيع النفقات المبين في الشكل الخامس عشر، فإن الأهداف 12 و 14 و 15 من أهداف التنمية المستدامة كانت الأهداف التي حددها أقل عدد من الحكومات كمجالات كانت فيها مساهمة الأمم المتحدة كبيرة.

باء - المصروفات حسب المنطقة

40 - من بين النفقات البالغة 32,4 بليون دولار التي تم عزوها إلى المستوى القطري أو الإقليمي، أنفقت نسبة 42 في المائة على أنشطة تستهدف أفريقيا. وخصصت حوالي عشرة بلايين دولار، أو 30 في المائة من النفقات، لأنشطة تدعم غرب آسيا، وكانت الأغلبية الواضحة منها مخصصة للأنشطة الإنسانية (انظر الشكل السادس عشر).

الشكل السادس عشر

النفقات حسب المنطقة في عام 2019



جيم - المصروفات حسب البلد

41 - أنفقت منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ما يزيد قليلا عن 31 بليون دولار على الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية على المستوى القطري في عام 2019. وأنفق حوالي 60 في المائة من هذا المجموع على أنشطة المساعدة الإنسانية وأنفقت نسبة 40 في المائة على أنشطة المساعدة الإنمائية.

42 - وتتركز معظم النفقات على الصعيد القطري في عدد صغير من البلدان المستفيدة من البرامج⁽¹⁶⁾. وتجاوزت النفقات 750 مليون دولار في 15 بلدا⁽¹⁷⁾، ومثلت هذه النفقات 58 في المائة من مجموع النفقات في جميع البلدان المستفيدة من البرامج وعددها 162 بلدا. وكانت المساعدة الإنسانية هي المهيمنة في الأنشطة المضطلع بها في جميع هذه البلدان الـ 15، باستثناء أفغانستان.

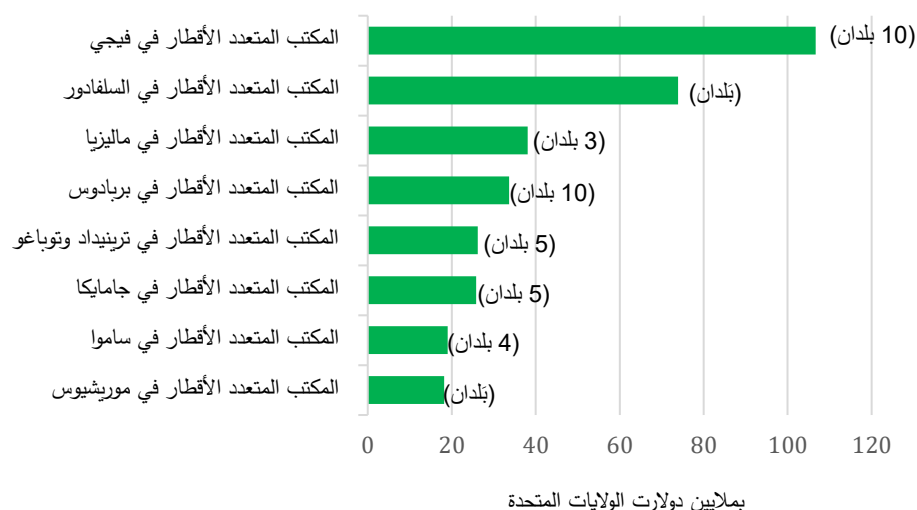
43 - وعلى الطرف الآخر من مجموعة البلدان المستفيدة من البرامج، كانت النفقات في 76 بلدا (أو ما يقرب من نصف جميع البلدان المستفيدة من البرامج) أقل من 50 مليون دولار في عام 2019. ومثلت النفقات في هذه البلدان الـ 76 مجتمعة نسبة 4 في المائة فقط من مجموع النفقات على الصعيد القطري. وهذه مجموعة متنوعة يوجد في أكثر من نصف البلدان فيها مؤشر تنمية بشرية "عال جدا" أو "عال". وتضم هذه المجموعة أيضا 12 بلدا من أقل البلدان نموا، و 43 دولة جزرية صغيرة نامية، و 12 بلدا ناميا غير ساحلي. ويغطي مكتب متعدد الأقطار حوالي نصف البلدان والأقاليم المندرجة في هذه المجموعة. ويؤكد التباين الكبير في حجم برامج منظومة الأمم المتحدة الإنمائية كذلك الحاجة إلى أن يكون للمنظومة تشكيلات أو طرائق تنفيذية مختلفة في الميدان.

44 - وكان هناك 51 بلدا مستفيدا من البرامج حيث كان للأمم المتحدة أقل من 20 مليون دولار من النفقات المتعلقة بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية.

45 - ويندرج في هذه الفئة ما مجموعه 38 بلدا يشملها مكتب متعدد الأقطار⁽¹⁸⁾. ويبين الشكل السابع عشر مجموع الإنفاق على الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية بالنسبة لكل مكتب من المكاتب الثمانية المتعددة الأقطار وعدد البلدان التي تقدم الخدمات لها.

الشكل السابع عشر

النفقات حسب المكاتب المتعددة الأقطار في عام 2019



(16) يشير مصطلح "البلدان المستفيدة من البرامج" إلى البلدان أو الأقاليم المستفيدة من البرامج.

(17) اليمن، وجنوب السودان، ولبنان، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وأفغانستان، والصومال، وتركيا، والعراق، وإثيوبيا، ودولة فلسطين، ونيجيريا، والأردن، وبنغلاديش، والسودان (بالترتيب التنازلي للنفقات).

(18) الاستثناءات هي السلفادور وفيجي وماليزيا.

دال - النفقات في البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة

46 - يضع الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات مزيداً من التركيز على مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة، بما في ذلك البلدان الأفريقية، وأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان المتوسطة الدخل. ويغطي هذا الفرع مسألة تكييف الدعم المقدم للبلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة، ويتناول الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لهذه المجموعات من البلدان من منظور مالي.

47 - ويقدم الجدول أدناه لمحة عامة عن الإنفاق على الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة. وبلغ متوسط النفقات في أقل البلدان نمواً⁽¹⁹⁾ 333 مليون دولار لكل بلد، أو 15,51 دولار للفرد الواحد، في عام 2019. وعلى سبيل المقارنة، بلغ متوسط الإنفاق في البلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية 14,76 و 12,33 دولاراً للفرد الواحد على التوالي.

توزيع النفقات حسب مجموعات البلدان

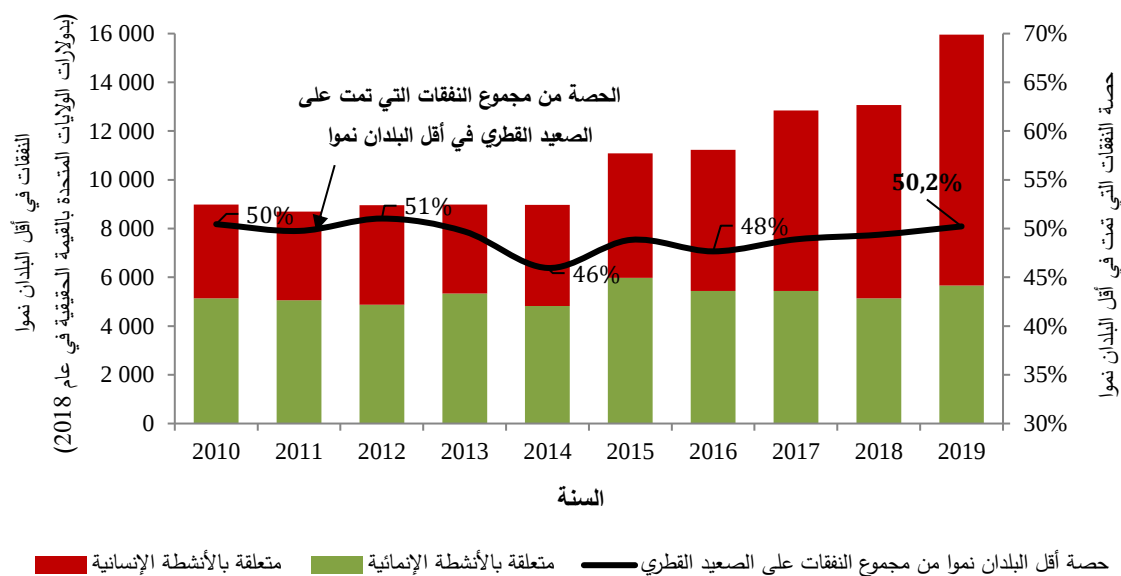
مجموعة البلدان	عدد البلدان	مجموع النفقات (بملايين دولارات الولايات المتحدة)	متوسط النفقات لكل بلد (بملايين دولارات الولايات المتحدة)		الاتجاه في النفقات خلال خمس سنوات (النسبة المئوية)	النفقات بالنسبة للفرد الواحد (بملايين دولارات الولايات المتحدة)
			2019	2014		
أقل البلدان نمواً	47	15 656	333	185	83+	15,51
الدول الجزرية الصغيرة النامية	48	809	17	11	54+	12,33
البلدان النامية غير الساحلية	32	7 511	235	182	32+	14,76
أفريقيا	55	13 070	238	180	32+	10,26
البلدان المتوسطة الدخل	105	15 716	150	118	26+	2,85
جميع البلدان المستفيدة من البرامج	162	30 448	188	133	41+	4,84

48 - وحث الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات (المعد في عام 2020) منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على إعطاء الأولوية للمخصصات لأقل البلدان نمواً، مع الإعراب في الوقت نفسه عن القلق إزاء القيام بأقل من نصف جميع النفقات على الصعيد القطري في أقل البلدان نمواً في عام 2018.

(19) رُفِعت فائتاتو من قائمة أقل البلدان نمواً في عام 2020، ولكنها مدرجة في مجموعة أقل البلدان نمواً لأغراض هذا التحليل، الذي يركز على تدفقات التمويل في عام 2019.

الشكل الثامن عشر

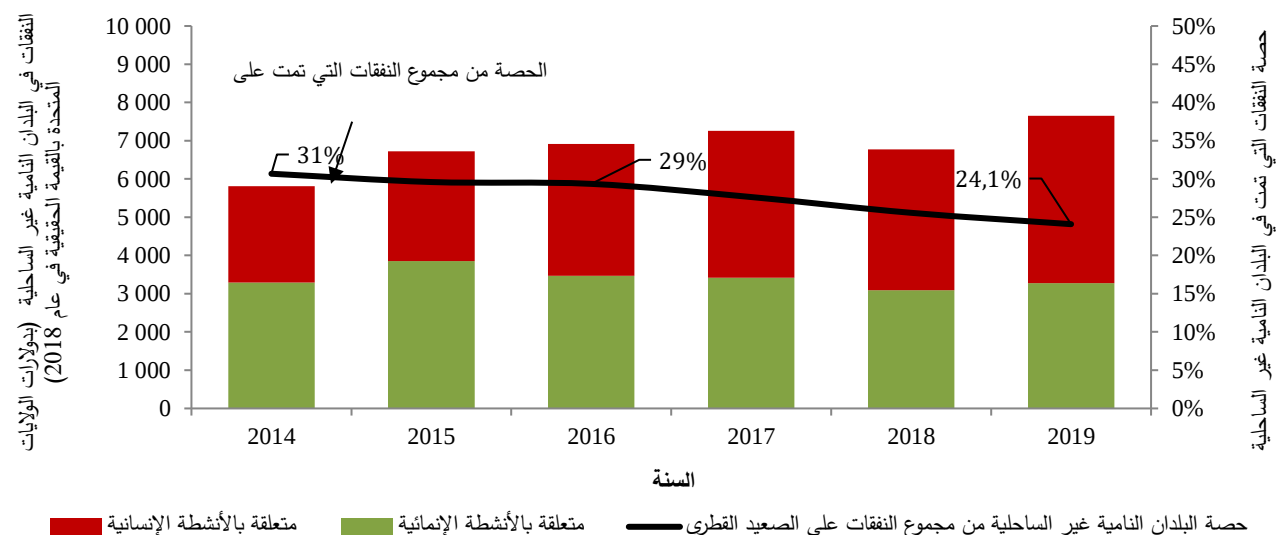
النفقات في أقل البلدان نموا في الفترة 2010-2019



49 - وزادت النفقات في أقل البلدان نموا بنسبة 82 في المائة بالقيمة الحقيقية منذ عام 2010 لتصل إلى 15,6 بليون دولار في عام 2019 (انظر الشكل الثامن عشر). ويشمل ذلك زيادة بنسبة 22 في المائة بين عامي 2018 و 2019. ويعزى هذا الاتجاه أساسا إلى زيادة في أنشطة المساعدة الإنسانية. وزادت النفقات المتعلقة بالتنمية في أقل البلدان نموا بنسبة متواضعة بلغت 10 في المائة منذ عام 2010. ويمثل مبلغ الـ 15,6 بليون دولار الذي أنفق في أقل البلدان نموا في عام 2019 نسبة 50 في المائة من إجمالي النفقات على المستوى القطري.

الشكل التاسع عشر

النفقات في البلدان النامية غير الساحلية في الفترة 2014-2019



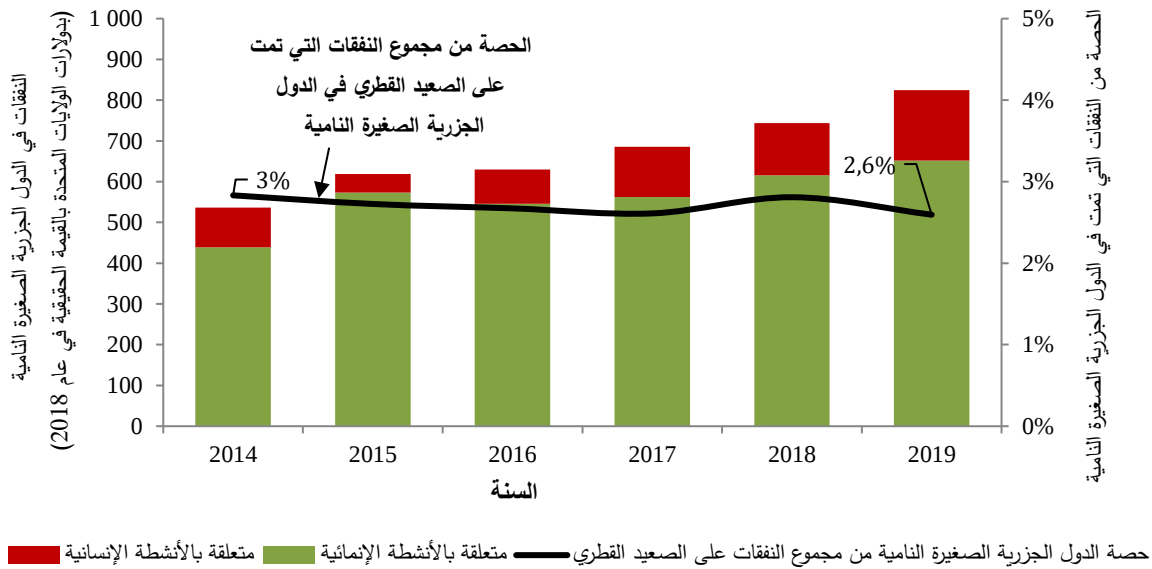
50 - وفي البلدان النامية غير الساحلية، حدثت زيادة تدريجية في النفقات (بالقيمة الحقيقية) على مدى السنوات الخمس الماضية (انظر الشكل التاسع عشر). وكان اتجاه النمو أبطأ من الإنفاق في البلدان المستفيدة من البرامج عموماً، على الرغم من أن هذه المجموعة تضم 17 بلداً من أقل البلدان نمواً، مما أدى إلى اتجاه تنازلي في الحصة من مجموع النفقات التي تنفق في البلدان النامية غير الساحلية، من 31 في المائة في عام 2014 إلى 24 في المائة في عام 2019.

51 - والدول الجزرية الصغيرة النامية مجموعة متنوعة تضم تسعة من أقل البلدان نمواً و 28 بلداً متوسط الدخل. ويقدم مكتب متعدد الأقطار الخدمات لمعظم الدول الجزرية الصغيرة النامية (37 دولة). والدول الجزرية الصغيرة النامية هي عموماً أكثر ضعفاً مما يوحي به مستوى دخلها بسبب عوامل تتراوح بين سياقاتها الجغرافية الفريدة، واعتمادها الكبير على الواردات، واقتصاداتها التي تميل إلى الاعتماد الشديد على السياحة.

52 - وزاد الإنفاق على الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في الدول الجزرية الصغيرة النامية بنسبة 51 في المائة بالقيمة الحقيقية على مدى السنوات الخمس الماضية (انظر الشكل العشرين). ويصنف معظم أنشطة الأمم المتحدة في الدول الجزرية الصغيرة النامية على أنها مساعدة إنمائية، على عكس ما يحدث في البلدان النامية غير الساحلية وأقل البلدان نمواً، حيث المساعدة الإنسانية هي النوع الرئيسي لأنشطة الأمم المتحدة.

الشكل العشرون

النفقات في الدول الجزرية الصغيرة النامية في الفترة 2014-2019



هـ - النفقات في البلدان المتوسطة الدخل

53 - تشكل البلدان المتوسطة الدخل مجموعة متنوعة جداً تضم 105 بلدان يتراوح نصيب الفرد فيها من الناتج المحلي الإجمالي بين 1 026 و 12 375 دولاراً. وتضم مجموعة البلدان المتوسطة الدخل 19 بلداً من أقل البلدان نمواً، و 18 بلداً نامياً غير ساحلي، و 28 دولة جزرية صغيرة نامية. وتضم المجموعة أيضاً

46 بلدا لديها مؤشر تنمية بشرية "عال جدا" أو "عال". ولذلك قد يكون من الصعب نقل الاحتياجات الخاصة لمجموعة تضم ما يقرب من ثلثي جميع البلدان المستفيدة من البرامج وثلاثة أرباع سكان العالم.

54 - وأبرزت الدول الأعضاء مرارا الحاجة إلى أن تعيد كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية التفكير في نماذجها لتخصيص الموارد لكي تنظر بإمعان أكبر في مواطن الضعف الخاصة بكل بلد، مما سيساعد أيضا على تقديم صورة أدق للاحتياجات الإنمائية للبلدان المتوسطة الدخل. وما فتئت الحاجة إلى مقياس لقياس مدى ضعف البلدان تزداد مع حدوث جائحة كوفيد-19، حيث أن الجائحة لم تعكس مكاسب التنمية فحسب، بل زادت كذلك من تفاقم أوجه عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية (انظر الإطار). ولا يزال العديد من كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية يعتمد اعتمادا كبيرا على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كأساس لتحديد مجال إنفاق الموارد، رغم أن هذا المقياس لا ينظر إلا إلى جانب ضيق واحد من جوانب التنمية ولا يكفي لمراعاة الاحتياجات المتنوعة للبلدان المتوسطة الدخل. وأحد أسباب ذلك هو أن البيانات المتعلقة بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي متاحة بسهولة لكل بلد تقريبا في العالم، في حين أن المقاييس الأخرى التي يمكن اعتبارها مؤشرات مفيدة للفقير، مثل عدم المساواة في الدخل، لا تكون عادة متاحة على نطاق واسع لجميع البلدان. وثمة تحد آخر يتمثل في الاتفاق على منهجية موحدة لقياس مدى إمكانية تأثر بلد من البلدان بالصدمات الخارجية، مثل الظواهر الجوية الشديدة.

الإطار

وضع قياسات "تتجاوز الناتج المحلي الإجمالي" لقياس الضعف

كان عمل البرنامج الإنمائي بشأن مؤشر التنمية البشرية في طليعة العمل المتعلق بالقياسات "التي تتجاوز الناتج المحلي الإجمالي". وأجرى تقرير التنمية البشرية لعام 2020: أفق جديد - التنمية البشرية والأثر البشريين تعديلات من خلال لوحة متابعة جديدة، تشمل أربعة أبعاد و 21 مؤشرا تقدم لمحة عن التفاعلات المعقدة بين البشر والنظم الإيكولوجية وتساعد على رصد التقدم القطري نحو تخفيف الضغوط على كوكب الأرض والاختلالات الاجتماعية. والأبعاد الأربعة هي حالة التنمية البشرية، ونظم الطاقة، ودورات المواد (مدى كثافة استخدام البلدان وإعادة استخدامها للمواد الخام) وتحويل مستقبلنا^(أ).

وينكب البرنامج الإنمائي أيضا على وضع مؤشر للضعف المتعدد الأبعاد من أجل النظر إلى ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي والمساعدة على المضي قدما على نحو أفضل من خلال مراعاة كل من مواطن الضعف الهيكلية الطويلة الأجل في البلدان ومواطن الضعف الأخرى التي كشفت عنها مؤخرا جائحة كوفيد-19. ولا يزال العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية التي تتدرج ضمن مجموعات البلدان المتوسطة أو المرتفعة الدخل غير مؤهلة للحصول على التمويل الميسر بسبب ارتفاع ناتجها المحلي الإجمالي نسبيا، رغم أن حجمها وموقعها الجغرافي واقتصاداتها الضيقة يمكن أن تجعلها معرضة بشكل خاص للتأثر بالصدمات الخارجية. وكشفت دراسة أجراها مؤخرا البرنامج الإنمائي^(ب) أن 29 من الدول الجزرية الصغيرة النامية البالغ عددها 34 دولة التي أخذت كعينة هي أضعف مما يوحي به مستوى دخلها.

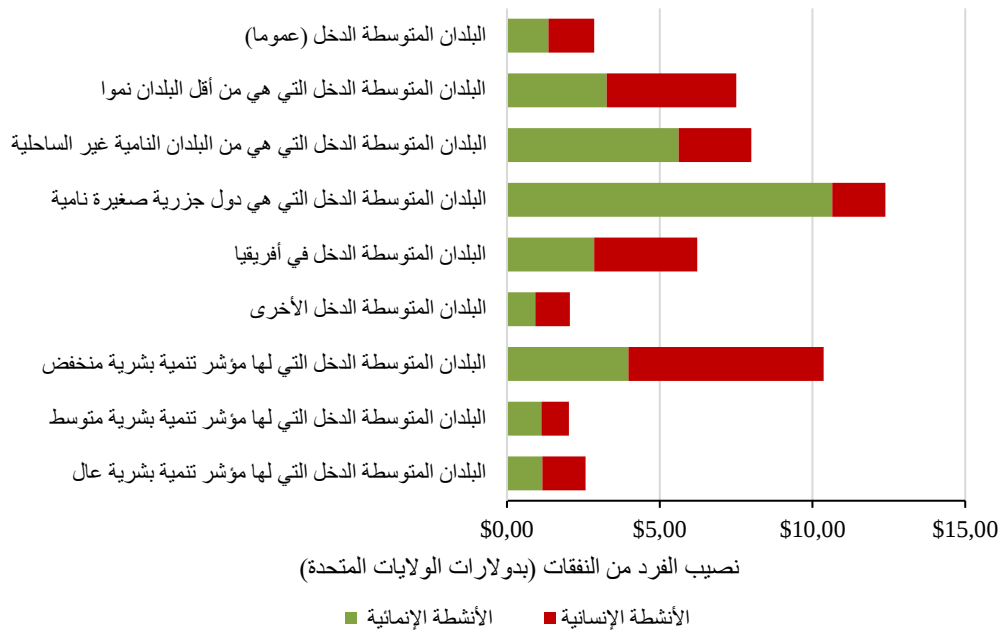
(أ) للاطلاع على التفاصيل، انظر <http://hdr.undp.org/en/dashboard-human-development-anthropocene>.

(ب) انظر: UNDP, "Towards a multidimensional vulnerability index", February 2021.

55 - ويبين الشكل الحادي والعشرون النفقات على الأنشطة الإنمائية والإنسانية في البلدان المتوسطة الدخل التي تقع أيضا ضمن مجموعات أخرى من البلدان. ويبين أيضا أن النفقات أعلى (على أساس نصيب الفرد) في الدول الجزرية الصغيرة النامية التي تقع ضمن مجموعة البلدان المتوسطة الدخل. وفي المتوسط، يزيد الإنفاق على الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في البلدان المتوسطة الدخل التي هي دول جزرية صغيرة نامية بنحو ثلاثة أضعاف عما تنفقه البلدان المتوسطة الدخل عموما.

الشكل الحادي والعشرون

نصيب الفرد من النفقات في البلدان المتوسطة الدخل في عام 2019



ثالثا - الشفافية والمساءلة فيما يتعلق بتدفقات التمويل

56 - تشدد الجمعية العامة بقوة في قرارها 233/75 على الصلة بين الشفافية وتدفقات التمويل غير الأساسي المرن. وكما هو مبين في الفرع الأول - هاء، بلغت المساهمات في آليات التمويل الجماعي 3,9 بلايين دولار في عام 2019، مما يعكس زيادة كبيرة جدا بنسبة 87 في المائة منذ عام 2015. ومع انخفاض تخصيص المزيد من التمويل، تتزايد الحاجة إلى إظهار كيفية إنفاق هذه الموارد والنتائج التي تحقّقها. وسيساعد تعزيز الشفافية والمساءلة وإظهار الصلات بين التمويل العالي الجودة والنتائج على إقناع المساهمين وتحفيزهم على توفير أشكال تمويل أكثر مرونة. وهذا الجانب الذي يعزز بعضه بعضا بين الشفافية والتمويل الجيد لا يبرز فقط في الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، بل هو أيضا موضوع رئيسي في اتفاق التمويل.

57 - وتشكل الشفافية والمساءلة محور الحوارات المنظمة بشأن التمويل، التي توفر منبرا لإجراء مناقشات تفاعلية بين الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة بشأن العديد من مسائل التمويل التي يشملها الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات. ويشمل ذلك توسيع قاعدة المانحين، وإيجاد حل لتحسين مرونة التمويل وإمكانية التنبؤ به وكفائته والحفاظ على الزخم للمضي قدما في تنفيذ اتفاق التمويل. وبالإضافة

إلى ذلك، تقوم عدة كيانات الآن بإعداد مصفوفة نتائج تتبع التقدم الذي أحرزته في الوفاء بالتزاماتها في إطار اتفاق التمويل من أجل توجيه عملها وتوفير أساس للحوار المنظم بشأن التمويل. وأشار ثلاثة عشر كيانا، بما في ذلك جميع الصناديق والبرامج، إلى أنها أجرت هذا الحوار المنظم بشأن التمويل مع الدول الأعضاء في عام 2020. وتتيح هذه الحوارات إجراء مناقشة معمقة بشأن الثغرات في التمويل والاحتياجات والتحديات العملية، وقد يكون من المفيد النظر في إجراء مثل هذا الحوار أو حوار مشابه بين الوكالات، مع التركيز على موضوع مختلف من مواضيع التمويل كل عام.

58 - واستجابة للالتزام الوارد في اتفاق التمويل بزيادة فعالية وكفاءة صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات، أعاد مكتب الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء تصميم منصته الرقمية (Gateway) وأدمج نظاما إداريا جديدا قائما على النتائج يربط ماليا جميع التدخلات بأهداف التنمية المستدامة ويقدم تقارير أفضل عن الأداء البرنامجي والتشغيلي. وقام المكتب بتجريب إعداد تقارير أفضل عن الأداء البرنامجي والتشغيلي لصندوق الأمم المتحدة لمواجهة جائحة كوفيد-19 والتعافي من آثارها، مما مكن من تحسين تتبع المؤشرات الرئيسية والإبلاغ عنها، مثل المؤشر الجنساني، نظرا لأثر الجائحة على النساء والفتيات.

59 - وتتخذ كيانات الأمم المتحدة التي تتلقى الموارد الموجهة من خلال صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات أيضا تدابير لتحسين الرؤية بالنسبة للشركاء في التمويل وإبراز النتائج بشكل أفضل، وفقا للالتزام بموجب اتفاق التمويل. فعلى سبيل المثال، قام صندوق مواجهة جائحة كوفيد-19 بتنسيق حملة ترويجية مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية للاعتراف والإشادة محليا بالعمل الذي أمكن تحقيقه بفضل مانحي الصندوق⁽²⁰⁾.

60 - وتمشيا مع التزامات أخرى منصوص عليها في اتفاق التمويل، قام فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم بتحديث قاعدة بياناته الخاصة بتقارير التقييم للسماح بتتبع التقييمات الخاصة بصناديق التمويل الجماعي أو البرامج المشتركة. ويجري إدماج التوصيات والدروس المستفادة المستخلصة من تقارير التقييم هذه في تصميم صناديق جديدة للتمويل الجماعي أو الأطر الاستراتيجية الجديدة للصناديق الموجودة. ومن الأمثلة الجيدة على ذلك الخطة الاستراتيجية الجديدة لصندوق بناء السلام للفترة 2021-2024، التي وضعت في عام 2020 واسترشدت إلى حد كبير بتقييمات الحافظات. وعلاوة على ذلك، أدرجت هذه التوصيات أيضا في التوجيهات الجديدة لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة فيما يتعلق بصناديق التمويل الجماعي على المستوى القطري والمنتجات المعرفية لمكتب الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء.

61 - وحسنت معايير البيانات الجديدة المتعلقة بالإبلاغ عن البيانات المالية على نطاق منظومة الأمم المتحدة توافر بيانات شاملة وقابلة للمقارنة عن تدفقات تمويل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وتقدم جميع كيانات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الآن بيانات مالية إلى مجلس الرؤساء التنفيذيين، مع تصنيف الجميع تقريبا لهذه البيانات حسب البلد. ومع ذلك، هناك 11 وكالة فقط تصنف حاليا النفقات حسب هدف التنمية المستدامة، مما يحد من القدرة على تتبع الدعم العالمي بشكل شامل ويجعل من هذا الأمر أولوية قصوى في عام 2021. وبالإضافة إلى ذلك، هناك الآن 20 كيانا من كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تنشر معلومات عن مواردها وفقا لمعيار المبادرة الدولية للشفافية

(20) انظر <https://twitter.com/sspringett1/status/1331499188635447296> للاطلاع على مثال نموذجي.

في المعونة، مما يعني أن ستة كيانات إضافية بدأت في الإبلاغ وفقا لهذا المعيار منذ عام 2017. وفي عام 2021، يتوقع تنقيح معايير البيانات لإعداد التقارير المالية بالتعاون مع المبادرة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من أجل تحسين تنسيق الطريقة التي تقدم بها كيانات الأمم المتحدة تقاريرها من خلال قنوات الإبلاغ المختلفة هذه.

62 - وعلى الصعيد القطري، يشكل إطار الإدارة والمساءلة آلية رئيسية للمساءلة، بما في ذلك لتعبئة الموارد المالية واستخدامها في تقديم دعم المنظومة الجماعي لخطة عام 2030. ومن المتوقع أن يقدم المنسق المقيم معلومات مالية شاملة وفي الوقت المناسب عن التمويل الجماعي المشترك بين الوكالات وغيره من الصناديق القطرية المشتركة إلى أعضاء أفرقة الأمم المتحدة القطرية، والعكس صحيح. ويتوقع أيضا تعبئة الموارد بطريقة مفتوحة وشفافة. وأشارت دراسة استقصائية أجراها مؤخرا مكتب التنسيق الإنمائي وشملت المنسقين المقيمين وأعضاء الأفرقة القطرية إلى أن فرع إطار الإدارة والمساءلة المخصص للتمويل وتعبئة الموارد يحتاج إلى مزيد من الوضوح بشأن الأدوار وخطوط المساءلة، حيث أعطى معظم المقيمين ردودا سلبية على الأسئلة المتعلقة بما إذا كان الإطار قد أضاف توضيحا بشأن المساءلة عن النتائج، أو حسن الشفافية المتعلقة بالموارد المتاحة، أو أدى إلى استخدام الموارد على نحو أمثل.

63 - وتدعو التوجيهات الجديدة لإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة إلى إدراج إطار تمويل يستند إلى تقييم للموارد المطلوبة لتنفيذ أطر التعاون. ويهدف إطار التمويل إلى تعزيز الشفافية بتزويد الجهات صاحبة المصلحة بوثيقة مرجعية واحدة مبسطة تغطي حالة التمويل. ويمكن أيضا أعضاء الأفرقة القطرية من تحقيق أقصى قدر من التأزر، بما في ذلك من أجل البرمجة المشتركة، من خلال تبادل المعلومات عن أنشطتهم لجمع الأموال، وذلك على نحو مفيد وفي الوقت المناسب. وتشدد التوجيهات المتعلقة بإطار التعاون بقوة على تحديث إطار التمويل على أساس سنوي لجعله أداة واقعية ومفيدة. وقبل صدور التوجيهات، لم يكن سوى لدى 20 في المائة من أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية إطار للميزانية يُحدَّث سنويا. ومن بين أطر التمويل الـ 21 التي وُضعت حتى الآن، يُحدَّث 12 إطارا كل سنة.

64 - وأكد الاستعراض الشامل للسياسات الذي جرى كل أربع سنوات من جديد على مبدأ استرداد التكاليف بالكامل، الذي يطلب من الكيانات تجنب استخدام الموارد الأساسية لدعم الأنشطة الممولة من الموارد غير الأساسية، وكرر طلبه إلى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية مواصلة استكشاف السياسات المنسقة لاسترداد التكاليف. وتترتب على سياسات استرداد التكاليف آثار كبيرة على الشفافية المؤسسية، لأنها تحدد الجزء من الموارد الأساسية وغير الأساسية الذي ينفق على الأنشطة البرنامجية مقابل دعم البرامج، والتكاليف الإدارية والتنظيمية وغيرها من التكاليف العامة. واعتمد كل كيان من كيانات الأمم المتحدة تقريبا سياسة لاسترداد التكاليف مع معدلات ومنهجيات موحدة ترمي إلى ضمان عدم تقديم إعانات للمشاريع غير الأساسية باستخدام الموارد الأساسية. وفي الوقت نفسه، قررت عدة مجالس إدارة أن بعض التكاليف المؤسسية ينبغي تمويلها بالكامل من الموارد الأساسية. ونتيجة لذلك، تم إنفاق 58 في المائة من الموارد الأساسية على الأنشطة البرنامجية على نطاق المنظومة في عام 2019 مقارنة بنسبة 89 في المائة من الموارد غير الأساسية. وبموجب اتفاق التمويل، التزمت الدول الأعضاء أيضا بالتقيد التام بمعدلات استرداد التكاليف، بما في ذلك إلغاء الإعفاءات. وأحرز تقدم جيد في هذا الصدد، حيث انخفضت القيمة الإجمالية

للاتفاقات التي منحت إعفاءات بشأنها من 1,3 بليون دولار في عام 2017 إلى 530 مليون دولار على نطاق المنظومة⁽²¹⁾.

65 - وأحيط علماً أيضاً في الاستعراض الشامل للسياسات الذي جرى كل أربع سنوات بالممارسة الجيدة التي أرساها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونسف وصندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة في وضع سياسة مشتركة لاسترداد التكاليف، وافقت عليها مجالس إدارتها وستصبح سارية المفعول في عام 2022. وأنشأت شبكة المالية والميزانية في إطار مجلس الرؤساء التنفيذيين فريق عمل لمواصلة استكشاف مبادئ منسقة لاسترداد التكاليف، بما في ذلك النظر في مبدأ مشترك للأمم المتحدة بالنسبة لاتفاقاتها، وتعريف موحد على نطاق المنظومة لمختلف فئات التكاليف.

رابعاً - خاتمة

66 - يبرز التحليل الوارد أعلاه إحراز تقدم في مجال الشفافية والمساءلة، بطرق منها تحسين ربط التمويل بالنتائج. ويشير تمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية إلى وجود اتجاه تصاعدي مستمر، وساعدت طرائق التمويل الجديدة والمبتكرة على تقديم تمويل أكثر مرونة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ومع ذلك، لا يزال هناك تقدم ضئيل جداً في معالجة عدم التوازن المستمر بين الموارد الأساسية وغير الأساسية وفي توسيع قاعدة التمويل الضيقة. ويأمل الأمين العام أنه مع إحراز مزيد من التقدم في النتائج المحققة بالتمويل المعهود به إلى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، يمكن بناء المزيد من الثقة، كما يمكن إحداث نوع التغيير في أنماط التمويل اللازم للتمكين من تنفيذ الخطط الاستراتيجية لفرادى الكيانات استناداً إلى رؤية للنتائج الجماعية.

(21) هذه القيمة هي قيمة الاتفاقات، وليست قيمة الرسوم التي تم الإعفاء منها. ولو سمح متوسط الإعفاء لكل جهة مانحة بتخفيض رسوم الدعم بنسبة 1 في المائة لوصلت الخسائر المتكبدة في مبالغ إيرادات دعم تكاليف البرامج على نطاق المنظومة 1 في المائة من مبلغ 530 مليون دولار، أي 5,3 ملايين دولار في عام 2019.